تطور مؤشرات تمكين المرأة في موريشيوس منذ عام 1999

أ. مي أشرف السيد(*)

د. سماح المرسي(**) د. غادة البياع(***)

• **مُلخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطور مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في موريشيوس منذ عام 1999، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتناسبه مع طبيعة واهداف الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة تحديدًا على القيام بتحليل مؤشرات تمكين المرأة سواء على المستوى الاقتصادي من خلال مؤشرات الصحة، والتعليم، والقوى العاملة، والتمثيل في مجالس إدارة الشركات والإدارات العُليّا، أو على المستوى السياسي من خلال التمثيل في البرلمانات والمجالس النيابية. وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين أساسيين؛ بحيث يتناول الجزء الأول مؤشرات تمكين المرأة الخاصة بالصحة والتعليم والممارسة السياسية في موريشيوس، بينما يتناول الجزء الثاني المؤشرات الاقتصادية لتمكين المرأة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تطور في مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ومنها مؤشرات القوى العاملة، ومؤشرات تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات، ولكن في نفس الوقت لوحظ وجود تراجع في مؤشرات الصحة والتعليم. أمّا على مستوى التمكين السياسي في موريشيوس؛ فقد لوحظ وجود تطور إيجابي خلال فترة الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، وهي: ضرورة قيام حكومة موريشيوس بالنظر إلى مؤشرات التعليم الخاصة بالمرأة والوقوف وراء الأسباب التي من شأنها تراجع مؤشرات المرأة في التعليم، وعمل خطة لرفع هذه المؤشرات مرة أخرى لما كانت عليه على الأقل في بداية الفترة. والنظر إلى القطاع الصحي؛ باعتباره له الأولوية الأولى، وعمل برامج خاصة بصحة المرأة تحديدًا والكشف المبكر عن الأمراض التي تتعرض لها وكيفية معالجتها. والوضع في الاعتبار معالجة المشكلات المرتبطة بالثقافة وخاصة ما يرتبط بالمرأة؛ وذلك من أجل تحسين نسبة التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، القوى العاملة، التمثيل السياسي للمرأة، الصحة، التعليم

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Evolution of Women's Empowerment Indicators in Mauritius Since 1999

Mai Ashraf El-Sayed

Dr. Samah El-Morsy **Dr. Ghada El-Bayaa**

- **Abstract**

This study mainly aims to identify the development of indicators of women's economic empowerment in Mauritius since 1999. The study used the descriptive analytical approach; To suit the nature and objectives of the study, the study relied specifically on analyzing indicators of women’s empowerment, whether at the economic level or at the political level through representation in parliaments and parliaments.

In order to achieve the aim of the study; This study was divided into two main parts: The first part deals with indicators of women’s empowerment, while the second part deals with economic indicators of women’s empowerment.

The study found that there is development in a group of indicators related to women’s economic empowerment, but at the same time, a decline was observed in health and education indicators. As for the level of political empowerment in Mauritius; A positive development was observed during the study period.

The study recommended a set of recommendations, namely: the need for the Mauritian government to look at women’s education indicators, find out the reasons behind the decline in women’s education indicators, and make a plan to raise these indicators. Looking at the health sector; As it has the first priority, it creates programs specifically for women’s health and early detection of diseases to which they are exposed and how to treat them. Taking into account addressing problems related to culture, especially those related to women; This is in order to improve the proportion of women's political representation in Parliament.

Keywords: Women's Empowerment, Workforce, Women's Political Representation, Health, Education

- **مقدمة:**

يرتبط موضوع تمكين المرأة بشكلٍ وثيق مع ريادة الأعمال النسائية، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن تمكين المرأة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يشمل التعليم والصحة والتمثيل السياسي للمرأة، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في مراكز صنع القرار.

يُعد صعبًا الحديث عن أية حلول لزيادة درجة تمكين للمرأة دون التطرق للمؤشرات والبيانات الخاصة بذلك؛ إذ من خلال إتاحة وتوافر تلك البيانات يُمكن لحكومة موريشيوس طلب المساعدات المالية والفنية من الجهات الدولية المعنية بتمكين المرأة، وفي نفس الوقت لا يُمكن صياغة أي خطط وطنية لرفع درجة تمكين النساء دون وجود بيانات دقيقة وفعلية عن أوضاع المرأة في موريشيوس.

وبناءً على ما سبق، حرصت حكومة موريشيوس عند إعدادها خطط لريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة على بناء تحالفات استراتيجية قويّة مع الكيانات والمؤسسات الأكاديمية التي يُمكنها توفير مزيد من البحوث والدراسات والتحليلات عن المرأة.

أولًا: أهميّة الدراسة

يحظى موضوع تمكين المرأة باهتمام عالمي كبير؛ وذلك لما له من دورٍ مُتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وإحداث التغير الهيكلي إلى جانب قدرته على مواجهة البطالة وإيجاد فرص عمل حيث يعمل كحافز نحو قيام مجتمعات أكثر شمولا يعود فيها النمو الاقتصادي بالنفع على الجميع.

ومن هنا تستمد هذه الدراسة أهميتها من الندرة النسبية للدراسات التي تحدثت عن مؤشرات تمكين المرأة في موريشيوس بهدف تقوية البيئة الداعمة للأطراف المعنية للقيام على نحو فاعل بتحديد العقبات التي تحول دون تمكين النساء وتحسين قدرتهم على الحصول على الفرص والخدمات المختلفة سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيًا: إشكالية الدراسة

استطاعت موريشيوس تحقيق تقدم اقتصادي واضح بعد الاستقلال، ويتضح ذلك جليًّا من تضاعف متوسط دخل الفرد عشر مرات خلال الفترة (1970 – 2010)، وفي ظل ندرة للموار الطبيعية مُقارنةً بالعديد من الدول الأفريقية، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال هناك فجوة واضحة بين الجنسين، وذلك فيما يتعلق بالتمثيل البرلماني، والرواتب، ونسبة البطالة لكل من الإناث والذكور، وهو ما يُشير بوضوح إلى أن موريشيوس لا يزال أمامها الكثير فيما يتعلق بتمكين المرأة، وتحقيق إنجازات واضحة فيما يتعلق بريادة الأعمال النسائية.

لا تتوقف مشكلات اقتصاد موريشيوس على ما سبق فقط؛ إذ أن موريشيوس مثله مثل باقي الدول الناميّة تواجه العديد من المشكلات فيما يتعلق بالجوانب السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة. وتُعد ريادة الأعمال النسائية مفتاحًا هامًّا لحل العديد من تلك المشكلات.

ثالثًا: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على تطور مؤشرات تمكين المرأة في موريشيوس منذ عام 1999.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

1- إلى أي مدى تطورت مؤشرات تمكين المرأة فيما يتعلق بالصحة والتعليم والممارسات السياسية؟

2- ما هي تطورات مؤشرات القوى العاملة للنساء في موريشيوس منذ عام 1999؟

3- كيف تتوزع القوى العاملة للنساء في موريشيوس بين القطاعات الرئيسية الثلاثة؟

4- إلى أي مدى تطورت مؤشرات امتلاك النساء لحسابات مصرفية في موريشيوس؟

5- كيف تتطور تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات والإدارات العُليّا في موريشيوس؟

خامسًا: فروض الدراسة

يتمثل فرض الدراسة الرئيسي في "إن هناك تطور إيجابي لمؤشرات تمكين المرأة في موريشيوس"

سادسًا: الإطار المكاني والزماني للدراسة

أ- الإطار المكاني:

اختارت الدراسة دولة موريشيوس كإطار مكاني لها؛ وذلك لمجموعة من الأسباب الهامّة، أولها: أن موريشيوس استطاعت أن تُقدم نموذج اقتصادي واعد -خاصةً في ظل ندرة الموارد الطبيعية لديها- اعتمد على تفعيل المؤسسات الريادة، وإتاحة المشاركة الواسعة للمرأة فيها؛ ما جعل موريشيوس تُحقق معدلات نمو اقتصادي تخطت 5% سنويًّا خلال الفترة (1970 – 2010)، بالإضافة إلى تضاعف متوسط دخل الفرد هُناك لأكثر من عشرة أضعاف في نفس ذات الفترة، وقد سجَّلت تقدمًّا واضحًّا في مؤشرات التنمية البشرية، والأهم من ذلك أن موريشيوس تُصنف وفقًّا لمؤسسة هيرتاج للحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى معهد فريزر على أنها من ضمن أكثر عشرة اقتصادات انفتاحًّا على مستوى العالم، والأولى على المستوى القارة الأفريقية.

ب- الإطار الزماني للدراسة

قامت الدراسة باختيار عام 1999؛ كإطار زماني للدراسة؛ ويرجع ذلك إلى بداية اهتمام موريشيوس بتمكين المرأة وتحديدًّا التمكين الاقتصادي لها ودعم رائدات الأعمال؛ حيث قامت الدولة بإنشاء المجلس الوطني لسيادات الأعمال عام 1999.

سابعًّا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره أنسب المناهج البحثية اتساقًّا مع أهداف وطبيعة الدراسة؛ فهو يهدف إلى وصف الأحداث والحقائق والمعلومات، ووصف الظروف الخاصة بالظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى وضع المُلاحظات عليها، وقد لجأت الدراسة تحديدًّا إلى تحليل مؤشرات تمكين المرأة سواء على المستوى الاقتصادي، أو السياسي، أو التعليمي، أو الصحي.

ثامنًا: تقسيم الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى جزأين؛ بحيث يتناول الأول منهما مؤشرات تمكين المرأة الخاصة بالصحة والتعليم والممارسة السياسية في موريشيوس، بينما يتناول الثاني منهما المؤشرات الاقتصادية لتمكين المرأة.

الجزء الأول: مؤشرات تمكين المرأة الخاصة بالصحة والتعليم والممارسة السياسية في موريشيوس

يصعب الحديث عن تمكين المرأة في أي دولة من دول العالم دون التطرق إلى مؤشرات الصحة والتعليم والممارسات السياسية؛ ويُعد منطقيًّا وضع مؤشرات الصحة كأولى هذه المؤشرات؛ إذ يؤدي عدم توافر صحة جيدة للإناث إلى صعوبة تلقيهم تعليم مناسب، ثم تأتي مؤشرات التعليم كثاني أهم المؤشرات الدالة على تمكين المرأة؛ إذ لا يُمكن تمكين المرأة اقتصاديًّا أو سياسيًّا دون أن تلقي تعليم مناسب؛ ومن ثم يُمكن القول بأن هذه المؤشرات تترتب على بعضها البعض. تتشابك بالطبع تلك المؤشرات مع أهداف التنمية المُستدامة ومن قبلها الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة؛ إذ يُعد تمكين النساء اقتصاديًّا والمحافظة على صحتهم وأجسامهم ضمن الأهداف الرئيسية وذات الأولوية لأهداف التنمية المُستدامة. وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذا الجزء على النحو التالي:

أولًا: مؤشرات تمكين المرأة الخاصة بالصحة

تُمثل مؤشرات الصحة أهمية كبيرة عند الحديث عن تمكين المرأة؛ حيث يُمكن معرفة أوضاع المرأة في أي دولة عند النظر إلى تلك المؤشرات، وتتمثل تلك المؤشرات في عدد السنوات المتوقعة للحياة عند الميلاد بالنسبة للإناث، ونسبة النساء المصابة بالإيدز، ومعدل وفيات الإناث تحت سن الخامسة، ونسبة السيدات غير الحوامل التي تُعاني من الانيميا، ومعدل وفيات السيدات بسبب التسمم غير المتعمد، ويُمكن القول بأن هذه المؤشرات تعكس مدى اهتمام الدولة بشكلٍ عام بالرعاية الصحية للنساء، ويوضح الجدول التالي تطور تلك المؤشرات في موريشيوس خلال الفترة (1999-2021).

جدول (1)

تطور مؤشرات الصحة الخاصة بالمرأة في موريشيوس خلال الفترة (1999- 2021)

السنة	عدد السنوات المتوقع عند الميلاد للإناث	نسبة النساء المصابة بالإيدز من الفئة (15-49 سنة)	معدل وفيات الإناث تحت سن الخامسة (لكل 1000 من الأطفال في سن الخامسة)	نسبة السيدات غير الحوامل التي تعاني من الانيميا كنسبة من النساء في الفئة (15-49)	معدل وفيات السيدات بسبب التسمم غير المتعمد لكل 100 ألف من النساء
1999	74.7	0.3	17.8	-	-
2000	75.3	0.3	16.5	17.9	0
2001	75.3	0.4	15.4	18	0.3
2002	75.5	0.4	14.6	18.1	0
2003	75.6	0.4	14.2	18	0
2004	75.8	0.4	14	18.1	0
2005	75.91	0.4	13.9	18.2	0.2
2006	75.91	0.4	13.8	18.3	0
2007	76.11	0.4	13.6	18.3	0.4
2008	76.11	0.4	13.3	18.3	0.7
2009	76.56	0.4	13.1	18.3	0.5
2010	76.65	0.4	13.2	18.4	0.2
2011	76.97	0.4	13.3	18.6	0.5
2012	77.5	0.4	13.4	19	0
2013	77.5	0.4	13.4	19.4	0.6
2014	77.58	0.4	13.3	20	0.2
2015	77.79	0.4	13.2	20.5	0.8
2016	77.76	0.4	13.2	21.2	0.4

2017	77.89	0.4	13.4	21.9	0.2
2018	77.72	0.4	13.8	22.6	0.2
2019	77.56	0.4	14.3	23.4	0.3
2020	77.66	0.4	14.6	-	-
2021	77.24	0.3	14.9	-	-

Source: World bank database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للإناث خلال مُجمل الفترة (1999– 2021)؛ إذ ارتفع العمر المتوقع لهن من 74.7 سنة عام 1999 إلى 77.24 سنة عام 2021، ولكن على الرغم من ذلك هناك تراجع في بيانات هذا المؤشر خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ حيث تراجع العمر المتوقع من 77.89 سنة عام 2017 إلى 77.24 سنة عام 2021، وقد صاحب ذلك التراجع وجود تراجعًا في مجموعة من المؤشرات الأخرى؛ حيث انخفض معدل وفيات الإناث تحت سن الخامسة (لكل 1000 من الأطفال في سن الخامسة) خلال تلك الفترة من 17.8 طفلة لكل 1000 طفلة دون سن الخامسة عام 1999 إلى 14.9 طفلة عام 2021، كما ارتفعت أيضًا نسبة السيدات غير الحوامل التي تُعاني من الانيميا كنسبة من النساء في الفئة (15– 49) من 17.9% عام 2000 إلى 23.4% عام 2019؛ مما يُشير بشكلٍ عام إلى وجود تراجعًا في الاهتمام بالجانب الصحي للسيدات خاصةً خلال السنوات الخمس الأخيرة.

يتضح أيضًا من خلال بيانات الجدول السابق أن هناك ثباتًا في نسبة النساء المُصابة بالإيدز من الفئة (15– 49 سنة) خلال الفترة (1999– 2021)؛ حيث جاءت تلك النسبة 0.3% عام 1999 لتستمر على نفس النسبة تقريبًا حتى عام 2021.

أمّا فيما يتعلق بمعدل وفيات السيدات بسبب التسمم غير المتعمد لكل 100 ألف من النساء؛ فيُلاحظ تذبذب هذه النسبة بشكلٍ واضح خلال الفترة (2000– 2019)؛

حيث بلغت أقصى قيمة لها 0.8 عام 2015، بينما بلغت أقل قيمة لها صفر في عدة أعوام؛ ويرجع ذلك التذبذب إلى أن نسبة التسمم هنا تُحسب للحالات التي يكون بها الأمر غير متعمد؛ ومن ثم من الصعب أن يكون هناك اتجاهًا معينًا غالبًا لهذا المؤشر.

ثانيًا: مؤشرات تمكين المرأة الخاصة بالتعليم

يُمثل التعليم ثاني أهم بُعد فيما يتعلق بتمكين المرأة، كما أن الاهتمام به يُمثل تمهيدًا لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، وقد عانت الكثير من الدول النامية لفترات طويلة من إهمال التعليم خاصةً بالنسبة للنساء، ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الخاصة بتعليم المرأة في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021).

جدول (2)

تطور أهم مؤشرات تعليم المرأة في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021)

السنة	نسبة المعلمات في التعليم الثانوي	نسبة النساء الإجمالية الملتحقة بالتعليم الثانوي	نسبة الإناث التي أتمت التعليم الأساسي من الإناث في نفس المرحلة العمرية	نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الأساسي من إجمالي الإناث
1999	47.24	74.36	103.11	105.34
2000	48.21	75.52	102.01	104.09
2001	49.25	77.63	102.50	102.08
2002	50.14	80.94	98.37	101.47
2003	51.93	84.16	99.29	101.41
2004	53.85	85.10	97.57	101.93
2005	55.32	87.61	97.96	103.10
2006	56.21	88.88	96.40	103.78
2007	56.45	89.71	98.88	103.52
2008	57.24	89.58	97.24	103.48
2009	57.53	90.68	95.16	102.92
2010	58.02	91.29	99.51	103.05
2011	59.03	93.03	99.04	103.42

103.39	97.29	95.20	59.34	2012
102.83	99.70	97.41	56.44	2013
103.51	98.06	100.83	56.33	2014
103.84	102.50	99.48	62.45	2015
103.38	102.40	99.81	61.38	2016
102.44	97.94	99.08	58.01	2017
102.49	101.91	97.77	59.29	2018
100.81	100.95	98.29	62.60	2019
99.57	97.43	_	63.66	2020
99.57	97.43	95.99	60.33	2021

Source: World bank database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة المُعلمات في التعليم الثانوي خلال الفترة (1999– 2021)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 47.24% عام 2000 إلى 60.33% عام 2021، كما ارتفعت نسبة النساء الإجمالية المُلتحقة بالتعليم الثانوي خلال الفترة ذاتها من 74.36% عام 2000 إلى 95.99% عام 2021، وقد بلغت هذه النسبة أقصاها عام 2014؛ حيث بلغت تلك النسبة 100.83%؛ وترجع زيادة هذه النسبة عن 100% إلى أن هذه النسبة يتم حسابها من خلال قسمة كل أعداد النساء التي التحقت بالتعليم الثانوي على الفئة العمرية للسيدات في سن التعليم الثانوي فقط وليس من إجمالي النساء، أمّا نسبة الملتحقات من النساء بالتعليم الأساسي، فقد انخفضت من 105.34% عام 1999 إلى 99.57% عام 2021، كما انخفضت أيضًا نسبة الإناث التي أتمت التعليم الأساسي من الإناث من 103.11% عام 1999 إلى 97.43% عام 2021، وتُشير تلك المؤشرات إلى تراجع أوضاع المرأة فيما يتعلق بالتعليم خاصةً خلال السنوات الأخيرة؛ لذلك يتطلب الأمر ضرورة الاهتمام بأوضاع الصحة والتعليم في موريشيوس.

ثالثًا: مؤشرات تمكين المرأة الخاصة بالممارسات السياسية

يُعد تمكين المرأة سياسيًّا انعكاسًا لتمكين المرأة اقتصاديًّا وصحيًّا وتعليميًّا، كما يعكس تمكين المرأة سياسيًّا القبول المجتمعي لتمكين المرأة ودورها في الممارسات

السياسية واتخاذ القرارات، ويوضح الشكل التالي تطور مؤشر نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في موريشيوس خلال الفترة (1999–2022)

شكل (1)

تطور مؤشر نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في موريشيوس خلال الفترة (1999–2022)

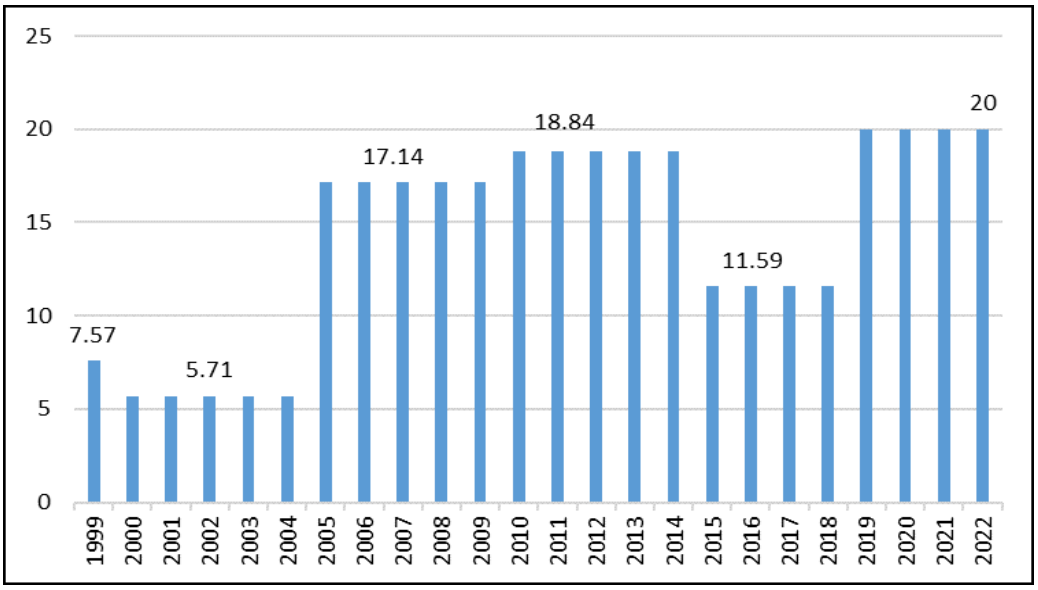

Source: World bank database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في دولة موريشيوس خلال الفترة (1999– 2022)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 7.57% 1999 إلى 20% عام 2021، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تزال ضعيفة نسبيًّا مُقارنةً بالعديد من الدول؛ ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي إلى ثقافة المجتمع؛ ومن ثم يتطلب الأمر وقتًّا طويلًّا حتى تتم معالجة هذه الاختلالات الثقافية.

الجزء الثاني: المؤشرات الاقتصادية لتمكين المرأة

رغم أهمية تمكين المرأة فيما يتعلق بالصحة والتعليم، وهي المؤشرات التي تم ذكرها في المطلب السابق إلا أن غالبية الدراسات التي تتناول التمكين تتمحور حول التمكين الاقتصادي للمرأة؛ إذ يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى استقلاليتها وقدرتها

على اتخاذ القرار، فضلًا عن دور التمكين الاقتصادي في كل من التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة، وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا المطلب على النحو التالي:

أولًا: مؤشرات القوى العاملة للمرأة

يُمكن أن تُعطي مؤشرات القوى العاملة انطباعًا على مدى مُساهمّة المرأة في العمل في أي مجتمع، كما تُعطي تلك المؤشرات صورة عن اتجاهات العمل داخل الدولة؛ لذلك تأتي هذه المؤشرات في مقدمة الحديث عن مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة، ويوضح الجدول التالي تطور قيم مجموعة من أهم مؤشرات القوى العاملة في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021).

جدول (3)

تطور مؤشرات القوى العاملة في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021)

السنة	نسبة بطالة الذكور من إجمالي القوة العاملة للذكور	نسبة بطالة الإناث من القوة العاملة للنساء	نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء	نسبة القوى العاملة للإناث من إجمالي الإناث
1999	7.82	12.28	42.21	33.11
2000	7.8	11.83	42.20	33.25
2001	7.96	11.65	39.62	31.88
2002	6.48	11.69	41.53	32.89
2003	6.02	12.43	44.97	34.40
2004	5.69	13.42	43.60	34.20
2005	5.78	16.39	45.15	35.18
2006	5.43	15.56	45.54	35.56
2007	5.23	14.44	44.47	35.21
2008	4.07	12.68	45.56	35.98
2009	4.35	12.34	46.13	36.32
2010	4.50	12.97	47.86	37.20
2011	4.93	11.75	47.25	36.96
2012	4.94	11.75	47.66	37.15
2013	4.94	11.18	49.94	38.16

38.22	50.40	10.86	5.37	2014
38.97	52.06	10.72	5.30	2015
38.63	51.06	10.43	4.53	2016
38.75	51.79	10.07	4.65	2017
39.09	52.04	9.55	4.43	2018
39.50	53.28	9.72	4.12	2019
39.47	52.61	10.21	7.60	2020
39.69	53.31	10.57	5.74	2021

Source: World Bank Database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الجدول السابق انخفاض نسبة بطالة كل من الذكور والإناث في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021)؛ حيث انخفضت نسبة بطالة الذكور من 7.82% عام 1999 إلى 5.74% عام 2021، كما انخفضت نسبة بطالة الإناث داخل المجتمع من 12.28% عام 1999 إلى 10.57 عام 2021، ويُعطي ذلك اثنان من الدلالات الهامّة، أولهما: انخفاض نسبة البطالة بصورة عامّة في المجتمع خلال تلك الفترة نتيجة لتحسن النشاط الاقتصادي في موريشيوس بوجهٍ عام، وثانيهما: أن نسبة البطالة بين الإناث كان انخفاضها متساوي نسبيًّا مع انخفاض نسبة البطالة بين الذكور؛ وهو ما يُشير إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل، وزيادة درجة التمكين الاقتصادي لها. أمّا ارتفاع نسبة البطالة سواء بين الذكور أو الإناث خلال الفترة (2020– 2021)؛ فيرجع بشكلٍ رئيسي إلى الظروف المتعلقة بجائحة كورونا والتي مرت بها كافة دول العالم، وليست موريشيوس وحدها.

بالإضافة إلى ما سبق، ارتفعت أيضًّا نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء خلال الفترة (1999– 2021)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 42.21% عام 1999 إلى 53.31% عام 2021، كما ارتعت أيضًّا نسبة القوى العاملة للإناث من إجمالي النساء لتصل إلى 39.69% عام 2021 مُقارنةً بـ 33.11% عام 1999؛ ويرجع ذلك إلى زيادة اقتناع النساء بضرورة الدخول لسوق العمل؛ حيث يؤدي ذلك إلى زيادة تمكينهم اقتصاديًّا.

ثانيًا: مؤشرات عمل المرأة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

تنبع أهمية عرض مؤشرات العمالة داخل القطاعات الاقتصادية داخل الدولة إلى اثنين من الأسباب الرئيسية، يتمثل أولهما في التعرف على الهيكل الاقتصادي للدولة، والأهمية النسبية لكل قطاع، ومدى توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية داخل الدولة. وثانيهما: التعرف على توزيع النساء العاملات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتكمن أهمية ذلك في معرفة مدى تقبل كل قطاع أو كل صناعة لعمل النساء، وهل طبيعة العمل داخل القطاع نفسه تسمح بعمالة نساء أم لا. ويوضح الجدول التالي نسبة عمالة النساء داخل القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث (الزراعة – الصناعة – الخدمات) في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021).

جدول (4)

نسب النساء العاملات في موريشيوس في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات خلال الفترة (1999– 2021)

السنة	نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات من إجمالي النساء	نسبة النساء العاملات في قطاع الصناعة من إجمالي النساء	نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة من إجمالي النساء
1999	49.08	42.79	8.11
2000	47.66	43.26	8.71
2001	51.39	37.77	10.83
2002	54.90	36.23	8.86
2003	55.68	31.68	12.62
2004	60.56	31.24	8.19
2005	62.16	28.89	8.93
2006	64.58	27.34	8.06
2007	66.57	25.57	7.85
2008	66.95	25.37	7.67
2009	68.28	23.58	8.13

7.56	21.48	70.96	2010
6.33	20.94	72.73	2011
6.39	20.05	73.55	2012
5.63	18.03	76.34	2013
5.72	17.64	76.64	2014
5.69	17.01	77.30	2015
6.03	16.74	77.23	2016
4.91	15.77	79.32	2017
4.08	15.68	80.24	2018
3.78	14.41	81.80	2019
3.22	14.83	81.95	2020
3.12	14.64	82.25	2021

Source: World Bank Database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات من إجمالي النساء العاملات في موريشيوس خلال الفترة (1999– 2021)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 49.08% عام 1999 إلى 82.25% عام 2021؛ ويرجع ذلك إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وكبر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتُشير الدراسة إلى أن زيادة أهمية قطاع الخدمات قد حدثت في معظم دول العالم، ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى سهولة تدفق الخدمات بين الدول بعد عولمة الأسواق، وفي المُقابل شهدت نسبة الإناث العاملات في قطاعات الزراعة والصناعة تراجعًا واضحًا، وإن كان التراجع الذي حدث في نسبة العاملات في قطاع الزراعة أكبر من ذلك التراجع الذي حدث في قطاع الصناعة؛ حيث تراجعت نسبة العاملات في قطاع الزراعة في موريشيوس خلال الفترة ذاتها من 8.11% عام 1999 إلى 3.12% عام 2021؛ ويرجع ذلك إلى تحول كثير من هياكل الاقتصادات الناشئة إلى قطاعات الصناعة والخدمات بدلًا من الزراعة، بينما تراجعت نسبة النساء العاملات في قطاع الصناعة من 42.79% عام 1999 إلى 14.64% عام 2021.

ثالثًا: نسبة امتلاك النساء للحسابات المصرفية

يأتي امتلاك الحسابات المصرفية في مقدمة مؤشرات الشمول المالي؛ إذ يصعب دمج الأفراد في النظام المالي دون أن يكون لهم حسابات مصرفية؛ ومن ثم تنبع أهمية نسبة امتلاك النساء للحسابات المصرفية من ضمان دمج المرأة في النظام المالي، وعدم تهميشها اجتماعيًّا، ويوضح الشكل التالي تطور نسبة امتلاك النساء للحسابات المصرفية في موريشيوس خلال الأعوام 2011، 2014، 2017، 2021

شكل (2)

نسبة امتلاك النساء للحسابات المصرفية في موريشيوس خلال الأعوام (2011، 2014، 2017، 2021)

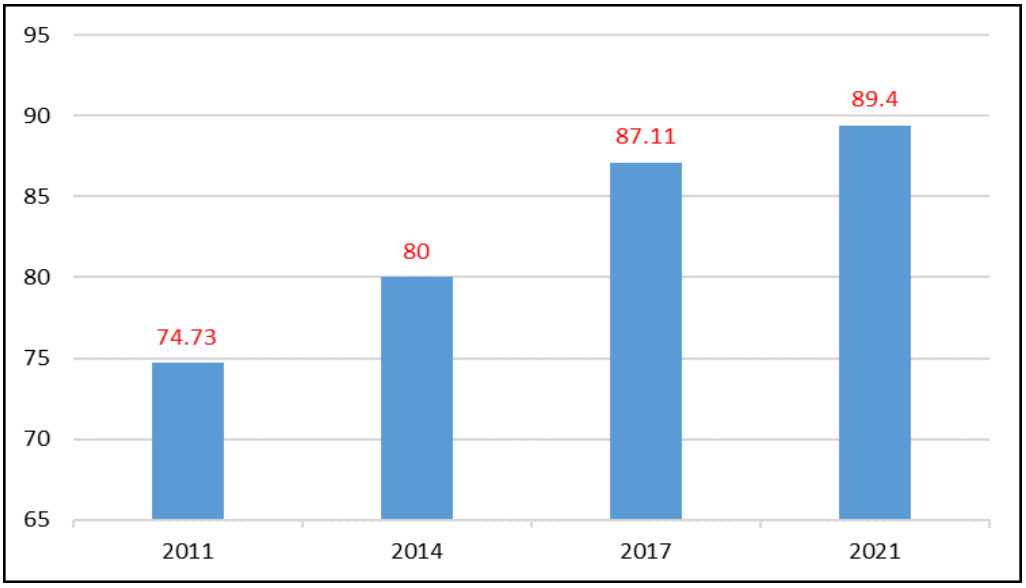

Source: World Bank Database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع نسبة النساء التي تمتلك حسابات مصرفية في موريشيوس خلال الفترة (2010– 2021)؛ حيث ارتفع تلك النسبة من 74.73% عام 2011 إلى 89.4% عام 2021، وهو ما يُشير إلى زيادة درجة الشمول المالي في موريشيوس، كما يُشير أيضًا إلى زيادة اندماج النساء هناك في النظام المالي، ولكن

تنبغي هنا الإشارة إلى أن امتلاك الأفراد للحسابات المصرفية ليس هو هدف الشمول المالي في حد ذاته، بل يُعد ذلك وسيلة لقيام الأفراد المُهمشين باستخدام الخدمات المصرفية.

رابعًا: مؤشر عمل المرأة في مجالس الإدارات والإدارات المتوسطة

يُعطي تقلد المرأة للمناصب الإدارية والتنفيذية الرفيعة والمتوسطة بجانب تواجدها في مجالس إدارة الشركات الكبرى دلالة على زيادة درجة التمكين الاقتصادي للمرأة داخل المجتمع، ويوضح الشكل التالي نسبة مساهمة المرأة في العمل في الإدارات المتوسطة في موريشيوس خلال الفترة (2001– 2021).

شكل (3)

مساهمة المرأة في العمل في الإدارات المتوسطة في موريشيوس خلال الفترة (2001–2021)

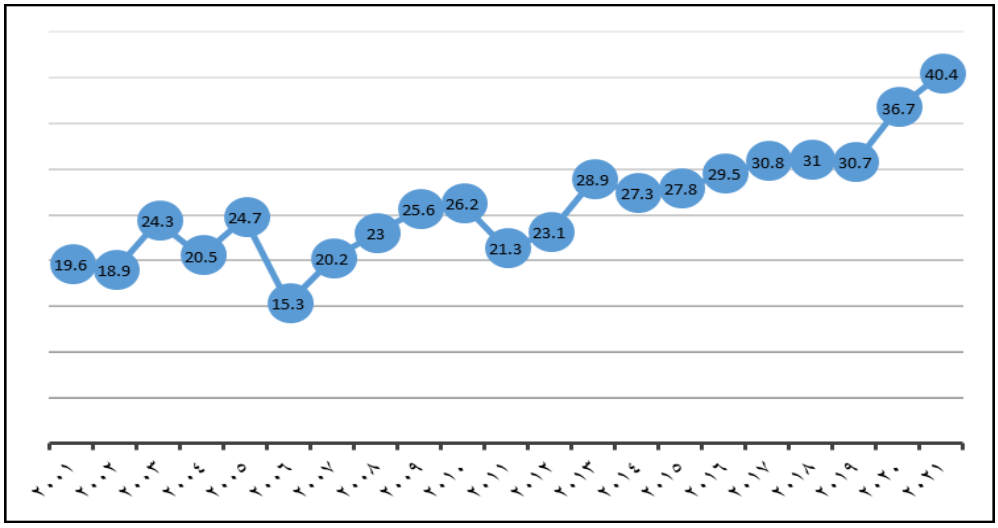

Source: World Bank Database, Mauritius Profile
https://data.worldbank.org/country/mauritius?view=chart

يتضح من خلال الشكل السابق ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في العمل في الإدارات المتوسطة في موريشيوس خلال الفترة (2001– 2021)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 19.6% عام 2001 إلى 40.4% عام 2021؛ مما يُشير إلى زيادة مُساهمة المرأة في

العمل في الإدارات المتوسطة، وهو ما يعني ارتفاع درجة القبول المجتمعي لتقلد المرأة مناصب هامّة خاصة بصنع القرار.

- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامّة، وهي:

1- ارتفاع العمر المتوقع للنساء عند الميلاد من 74.7 سنة عام 1999 إلى 77.24 سنة عام 2021، كما انخفض معدل وفيات الإناث تحت سن الخامسة (لكل 1000 من الأطفال في سن الخامسة) خلال تلك الفترة من 17.8 طفلة لكل 1000 طفلة دون سن الخامسة عام 1999 إلى 14.9 طفلة عام 2021، كما ارتفعت أيضًا نسبة السيدات غير الحوامل التي تُعاني من الانيميا كنسبة من النساء في الفئة (15- 49) من 17.9% عام 2000 إلى 23.4% عام 2019؛ مما يُشير بشكلٍ عام إلى وجود تراجعًا في الاهتمام بالجانب الصحي للسيدات خاصةً خلال السنوات الخمس الأخيرة.

2- ارتفاع نسبة المُعلمات في التعليم الثانوي خلال الفترة (1999- 2021)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 47.24% عام 2000 إلى 60.33% عام 2021، كما ارتفعت نسبة النساء الإجمالية المُلتحقة بالتعليم الثانوي خلال الفترة ذاتها من 74.36% عام 2000 إلى 95.99% عام 2021، أمّا نسبة الملتحقات من النساء بالتعليم الأساسي، فقد انخفضت من 105.34% عام 1999 إلى 99.57% عام 2021، كما انخفضت أيضًا نسبة الإناث التي أتمت التعليم الأساسي من الإناث من 103.11% عام 1999 إلى 97.43% عام 2021، وتُشير تلك المؤشرات إلى تراجع أوضاع المرأة فيما يتعلق بالتعليم خاصةً خلال السنوات الأخيرة؛ لذلك يتطلب الأمر ضرورة الاهتمام بأوضاع الصحة والتعليم في موريشيوس.

3- ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في دولة موريشيوس خلال الفترة (1999- 2022)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 7.57% 1999 إلى 20% عام 2021، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تزال ضعيفة نسبيًّا مُقارنةً بالعديد من الدول؛

ويرجع ذلك بشكلٍ رئيسي إلى ثقافة المجتمع؛ ومن ثم يتطلب الأمر وقتًا طويلًا حتى تتم معالجة هذه الاختلالات الثقافية.

4- انخفاض نسبة بطالة كل من الذكور والإناث في موريشيوس خلال الفترة (1999-2021)؛ حيث انخفضت نسبة بطالة الذكور من 7.82% عام 1999 إلى 5.74% عام 2021، كما انخفضت نسبة بطالة الإناث داخل المجتمع من 12.28% عام 1999 إلى 10.57 عام 2021.

5- ارتفاع نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات من إجمالي النساء العاملات في موريشيوس خلال الفترة (1999- 2021)؛ حيث ارتفعت تلك النسبة من 49.08% عام 1999 إلى 82.25% عام 2021، وذلك بالتزامن مع تراجعت نسبة العاملات في قطاع الزراعة في موريشيوس خلال الفترة ذاتها من 8.11% عام 1999 إلى 3.12% عام 2021، وأيضًا تراجع نسبة النساء العاملات في قطاع الصناعة من 42.79% عام 1999 إلى 14.64% عام 2021.

- توصيات الدراسة

1- ضرورة قيام حكومة موريشيوس بالنظر إلى مؤشرات التعليم الخاصة بالمرأة والوقوف وراء الأسباب التي من شأنها تراجع مؤشرات المرأة في التعليم، وعمل خطة لرفع هذه المؤشرات مرة أخرى لما كانت عليه على الأقل في بداية الفترة.

2- النظر إلى القطاع الصحي؛ باعتباره له الأولوية الأولى، وعمل برامج خاصة بصحة المرأة تحديدًا والكشف المبكر عن الأمراض التي تتعرض لها وكيفية معالجتها.

3- ينبغي الوضع في الاعتبار معالجة المشكلات المرتبطة بالثقافة وخاصة ما يرتبط بالمرأة؛ وذلك من أجل تحسين نسبة التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان.